الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة دراسة حالة الجزائر 2017/2007

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):
نعيمة خرفي.

الأستاذة المشرفة:
صليحة جعفر

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/ دلال بن سمينة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ صليحة جعفر	أستاذ مساعد (أ)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ وليد صيفي	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة دراسة حالة الجزائر 2017/2007

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):
نعيمة خرفي.

الأستاذة المشرفة:
صليحة جعفر

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/ دلال بن سمينة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ صليحة جعفر	أستاذ مساعد (أ)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ وليد صيفي	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

.

﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ ﴿٢٥٥﴾

كلمـــــة شكـــــر

إلى الشموع التي ذابت في كبرياء.....

لتنير كل خطوة في دربنا.....

لتذلل كل عائق أمامنا.....

فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق.....

شكراً لكم جميعاً.....

أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة جعفر صليحة لها كل الاحترام والتقدير

وإلى كافة الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة

أشكركم جميعا على جهودكم

شكرا جزيـــــــــــــــلا...

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

...الله جل جلاله...

الـى كافة العائلة والأهل والاصدقاء

إلى كل أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم الاقتصادية

الــى من مهدوا الطريق امامي للتقدم في سبيل العلم والمعرفة ...

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الحلول لمشكلة البطالة انطلاقا من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من هذه الظاهرة، وتفعيل مختلف برامج التشغيل في توفير مناصب شغل، حيث عملت الدولة الجزائرية على تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع مختلف الآليات والبرامج التي تنظم وتدعم عمل هذه المؤسسات.

وبذلك ساهمت بدرجة ما في التقليل من هذه الظاهرة، ومن بين هذه الهيئات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين البرامج التي وضعت برنامج الانتعاش الاقتصادي، تأهيل الموارد البشرية، تأهيل النظام القانوني والجبائي، وغيرها من البرامج التي ساهمت هي الأخرى في التقليل من البطالة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، التشغيل.

Le but de cette étude est de trouver des solutions au problème du chômage, en se basant sur le rôle que jouent les petites et moyennes entreprises dans la réduction de ce phénomène et l'activation de divers programmes d'emplois, Et l'Etat algérien a travaillé pour développer divers mécanismes et programmes qui organisent et soutiennent ces institutions .

ls ont ainsi contribué dans une certaine mesure au renversement de ce phénomène, parmi lesquels: le ministère des Institutions SM, l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes, l'Agence nationale pour le développement des investissements, le Fonds de garantie des prêts aux petites et moyennes entreprises. Réhabilitation du système juridique et fiscal et autres programmes qui ont contribué à réduire le chômage.

Les mots clés :

Petites et moyennes entreprises, chômage, emploi.

قائمة بالجداول والأشكال والرسوم البيانية البيانية:

- الجدول (01) تطور معدلات البطالة في الجزائر من [2007-2017]. الصفحة: 36.
- الجدول (02) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [2007-2017]. الصفحة: 47.
- الجدول (03) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2017م. الصفحة 49.
- الشكل (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2017م. الصفحة 49.
- الجدول رقم (04) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط لسنة 2017م. الصفحة: 50.
- الجدول (05) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لسنة 2017م. الصفحة: 51.
- الشكل (02) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لسنة 2017م. الصفحة: 52.
- الجدول (06) تطور مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين [2007-2017]. الصفحة: 54.
- الشكل (03) تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين [2007-2017]. الصفحة: 55.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي تلقى حرصا من طرف جميع الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية من بينها الدولة الجزائرية التي وضعت اهتمامها بهذا القطاع كونه يقوم بدور هام في اقتصاد المجتمع فهو مرآة عاكسة لتقدمه وتطوره، إذ أنه الوتيرة الرئيسية لدفع عجلة الاقتصاد لكل دولة، حيث أن السهر وراء ترقية وتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة من طرف الدولة، والتي تعود بالمنفعة سواء الخاصة بالنسبة للأفراد أو العامة بالنسبة للاقتصاد ككل، من بين هذه الأهداف توفير مناصب الشغل أي التقليل من البطالة، والذي أصبح يعيق اقتصاد الدولة الجزائرية بشكل خاص على غرار باقي الدول، حيث تنجم عنه مختلف الانعكاسات السلبية التي تحدث أزمات داخل الدولة وبوجه الخصوص الاقتصادية منها، كل هذا جعل من الجزائر تركز على سياسة التشغيل وتوفير مناصب الشغل في شتى المجالات ومختلف النشاطات، وذلك بهدف التقليل من البطالة داخل الدولة الجزائرية.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

-كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، وما هي الإجراءات المتبعة للتقليل منها؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب الشغل؟

الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع والتي تم الاعتماد عليها:

1/ قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، حيث سعت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة ومعرفة أسبابها إلى جانب ذلك تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز توفير مناصب شغل كأداة للتقليل من البطالة.

2/ د. سعدية قصاب، مسار التشغيل في الجزائر الجهود والنتائج 1962-2012م، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 13 مايو 2013م، من خلال هذه الورقة تم التطرق إلى سياسة التشغيل في الجزائر والجهود المبذولة بهدف امتصاص اليد العاملة أي التقليل من نسبة البطالة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النقاط الأساسية من بينها أن الاقتصاد الجزائري لا يزال غير معتمد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا من حيث التشغيل ولا من حيث الثروة.

3/ أ. سامية فقير، أ. محمد أمين لعروم، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر، ورقة تندرج ضمن المحور الثاني تقييم فعالية السياسات والبرامج الحكومية في الجزائر في مجال الرفع من معنويات التشغيل والحد من البطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 22 نوفمبر 2017م، فأهم النقاط التي جاءت ضمن هذه المرحلة والتي مست جوانب موضوعنا حيث تم التطرق لواقع أسباب البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م، وأيضا تم ابراز أهم سياسات التشغيل والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لمواجهة ظاهرة البطالة وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النقاط المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف الدولة الجزائرية.

وكإجابة أولية على التساؤلات السابقة نعتمد على الفرضيات التالية:

*الفرضية الرئيسية:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في العديد من المجالات على رأسهم مجال التشغيل كونها تتمتع بالقدرة الكافية على توفير مناصب الشغل وعليه التقليل من حدة البطالة.

*إلى جانب ذلك الفرضيات الفرعية التالية:

– لوحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد عدة تطورات في الجزائر، وذلك نظرا لتوفير مجموعة من البرامج والهيئات المدعمة لذلك.

– شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة راجع للعديد من الأسباب لهذا وضعت إجراءات محكمة للتقليل من حدتها.

– ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى حد كبير من توفير مناصب الشغل.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث لهذا الموضوع الذي يعتبر من بين المواضيع الاقتصادية المطروحة حاليا بالنسبة لمعظم الدول، من بينها الدولة الجزائرية وهو مشكلة البطالة. نسعى من خلال هذا الموضوع إلى بيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من البطالة ومدى اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث يمكن تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- معرفة المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي.
- التطرق لظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أسبابها.
- معرفة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية للتقليل من البطالة.
- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع انطلاقا لأسباب موضوعية يمكن حصرها في:

- زيادة ظاهرة البطالة في الجزائر مما يعيقها اقتصاديا واجتماعيا لهذا تمت الدراسة والبحث حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة.
- تشجيع الدولة الجزائرية على الاهتمام وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- السعي لدراسة وتحليل هذا النوع من المواضيع لما له فائدة اقتصادية واجتماعية بالنسبة للدولة الجزائرية عامة والأفراد خاصة.

حدود الدررراسة:

- الحدود المكانية: دراسة شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الحدود الزمنية: تم التركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفعيل دورها في التقليل من البطالة خلال الفترة الزمنية: 2007-2017م.

منهج البحث:

الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب ذلك وصف لظاهرة البطالة. أما المنهج التحليلي فيتبين من خلال العمليات الإحصائية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف نسب البطالة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 2007-2017م، وأيضا مناصب الشغل التي توفرها، إلى جانب ذلك اعتمادنا على مختلف الرسائل الجاعية والملتقيات والمجلات وغيرها من أجل إثراء وتسهيل الوصول لأهدافنا.

هيكل البحث:

وفقا للإشكالية المطروحة وبهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية وما مدى تطابق الفرضيات على البحث من خلال المنهج المتبع، تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث عالج الفصل الأول أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للبطالة تعريفها ومختلف أنواعها

وانعكاساتها، أما المبحث الثاني فتضمن هو الآخر ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم النقاط الواردة فيه هي مختلف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنواع هذه المؤسسات، أهم مجالاتها وخصائصها، وفيما يخص المبحث الثالث فتضمن العلاقة النظرية ما بين المتغيرين فتم التعرف على مختلف النماذج لبعض الدول في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة.

أما الفصل الثاني: فجاء تحت عنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التقليل من البطالة حيث ضم ثلاث مباحث الأول خصص لواقع البطالة في الجزائر، أما المبحث الثاني حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر.

الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

المطلب الأول: تعريف البطالة وأسبابها

المطلب الثاني: أنواع البطالة وانعكاساتها

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

المطلب الثالث: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تخفيض مستوى البطالة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة

الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل دول العالم، وكذا المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية، وذلك نظرا لدورها المحوري في الانتاج والتشغيل، إلى جانب ذلك الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة لتخفيض معدلات البطالة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وكما يمكن اعتبارها مصدرا للإبداع والابتكار وللتفصيل أكثر تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية حيث نتعمق فيها أكثر حول الموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

تعتبر البطالة من الأزمات الأكثر خطورة في العالم بأكمله، والتي تنعكس آثارها سلبا على النشاط الاقتصادي، حيث أنها وصلت لمراحل حرجة من شأنها أن تمس جميع الجوانب لدولة ما، سواء السياسية كانت أم الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأسبابها

إن من المشاكل التي يتعرض لها العالم ككل والتي تهدد استقرار وأمن الدولة وما نلاحظه هو ارتفاع وزيادة معدلاتها خاصة في الدول النامية، حيث أن أسباب وقوع مثل هذه الظاهرة مرتبطة بعملية التشغيل من طرف حكومة تلك الدولة، وفي هذا المطلب سنتعرف على أهم مفاهيم البطالة، والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها.

أولا: تعريف البطالة

نجد للبطالة العديد من الأبعاد منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، سياسي إلى جانب هذا لها الكثير من الأنواع، كل هذا جعل هناك صعوبة في الالمام بتعريف شامل وموحد للبطالة، سنحاول عرض بعض التعاريف على النحو التالي:

1/ التعريف الاصطلاحي للبطالة: تطلق البطالة اصطلاحا على ثلاث معاني: (جباري، 2015/2014، صفحة 10)

1/1 عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر، أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.

2/1 عدم اسناد عمل أي كان نوعه إلى الشخص.

3/1 عدم قيام الشخص بالعمل بناء على رغبته في عدم العمل.

2/ وكتعريف ثاني للبطالة تعرف على أنها: (عبدالكريم، 2004)

« ذلك الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة، إن الذين لا يعملون مقابل أجر نقدي أو عيني لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلون هؤلاء تعطلوا إجباريا وليس اختياريا.»

3/ أما بالنسبة للتعريف العلمي للبطالة فهو كالتالي: (عروم، 2017، صفحة 04)

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: « هي التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.» ويمكن التمييز حسب هذا التعريف بعدين للبطالة:

1/3 البعد الأول: يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاطلة، وذلك في حالتي البطالة السافرة والجزئية.

2/3 البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الانتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح عن ذلك.

4/ وقد عرفت البطالة اتفاقا دوليا، وذلك بعد العجز للوصول لتعريف شامل لمعنى البطالة على النحو التالي: (الطاهر، 2008، صفحة 15)

-عرفت على أنها وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له، بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، باحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: أسباب البطالة

نجد أن حدوث مثل هذه الظاهرة ألا وهي البطالة إلا ووراءها العديد من الأسباب لذلك يمكن ذكرها على النحو التالي:

1/ أسباب اقتصادية: من الأسباب الاقتصادية المسببة للبطالة في الدول النامية نذكر أهمها ما يلي: (ليلى، 2009/2008، الصفحات 20-21)

1/1 الركود الاقتصادي: ترتبط اقتصاديات الدول النامية ارتباطا ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة، فهذه الاخيرة تستورد جانبا كبيرا من المواد الاولية من الدول النامية، والتي يكون دخلها من خلال تصدير هذه المواد هاما جدا، ومن هنا فحدوث ركود اقتصادي في الدول المتقدمة هذا الركود الذي يتسبب في تراجع الانتاج وافلاس المنشآت وبالتالي تظهر حالات التسريح الجماعية للعمال، الذي يؤدي إلى تفاقم وارتفاع معدلات البطالة.

2/1 ضعف السياسات الاقتصادية التنموية: ويكمن ضعف هذه السياسات التنموية في الدول النامية في تدهور المؤشرات الاقتصادية، كارتفاع معدلات التضخم، تدهور معدلات النمو للاستثمارات، انخفاض اسعار الصرف، تنامي العجز في الميزانية العامة، ساهمت هذه المؤشرات السلبية في تدهور مؤشرات التشغيل، وبالتالي انتشار البطالة.

2/ أسباب أخرى: بالاضافة يمكن ادراج الأسباب التالية: (حسين، 2012، صفحة 84)

-انخفاض تطبيق برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي.

-انخفاض الطلب على العمالة محليا ودوليا.

-نمو قوة العمل، ولاسيما في الدول النامية بنسبة أكبر من النمو السكاني.

-السيطرة الاستعمارية.

-التوجيه غير السليم للموارد المالية.

-ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أنواع البطالة وانعكاساتها

إن التمييز بين أنواع البطالة أمر بالغ الأهمية، وذلك لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية، كما أن ذلك سيساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا، وذلك قصد الاهتداء إلى الطرق الكفيلة للحد منها، وذلك للتقليل من حدة انعكاساتها وآثارها البالغة على جميع مجالات الدولة خاصة الاقتصادية منها، وهذا ما سنتطرق له من خلال العرض التالي لأنواع البطالة وانعكاساتها.

أولا: أنواع البطالة

تنقسم البطالة الى عدة أنواع يمكن عرضها كالتالي: (عدون، 2010، الصفحات 52-53)

1/ البطالة الدورية: المعروف أن اقتصاد اي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش حيث تنشط عمليات الانتاج –البيع- التبادل ويزيد حجم كل من الدخل الناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقيمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الانفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، وعلى هذا الأساس فالبطالة التي تنشأ عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة اجبارية لا ارادية.

2/ البطالة الموسمية: المقصود بها البطالة الوقتية وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الانتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الانتاج، ويمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشغل العمال الانتاج في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى.

3/ أنواع أخرى من البطالة: نذكر منها ما يلي: (زواوي، 2004، الصفحات 19-21)

1/3 البطالة الاحتكاكية: تحدث بسبب الحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فالبطالة الاحتكاكية تتمثل في أن الباحث عن عمل ينتقل من منطقة الى اخرى، أو يكون مؤهلا على تخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة ويرتقي مؤهله الى المؤهل الجامعي، لكنه يبحث عن عمل ولا يجدهن لانه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه، وتسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن عمل البطالة الاحتكاكية.

2/3 البطالة المقنعة: يمكن تعريف البطالة المقنعة كالتالي: (سمية، 2010/2009، صفحة 20)

هي تلك البطالة التي تنشأ في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الارض الزراعية كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في الكثير من الدول النامية بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن اداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة، وقد تلجأ حكومات بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية الى اعتماد هذا الاسلوب في التشغيل كوسيلة معالجة ظاهرة البطالة، إلا أنه يظل علاجا اجتماعيا فقط.

3/3 البطالة السافرة: هي أيضا كنوع من أنواع البطالة المنتشرة في الدول النامية، وتعرف على أنها: (عدون، 2010، صفحة 53)

تلك الصورة الواضحة هن البطالة الاجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، احلال المكينة مكان العامل، وتسمى أيضا بالطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية، وتعرف الدول بطالة واسعة من هذا النوع خاصة في أوساط الشباب، بما فيهم خريجي المعاهد، الجامعات والتكوين المهني.

ثانيا: انعكاسات البطالة

إن مشكلة البطالة في جميع الدول خاصة الوطن العربي عرفت تنامي سنة بعد أخرى حيث أنها انعكست بعدة تأثيرات سلبية على الاقتصاديات العربية، حيث كانت أهم وأبرز تلك الانعكاسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سيتم عرضه كالتالي:

1/ الانعكاسات الاقتصادية للبطالة: أهمها ما يلي (عروم، 2017، صفحة 04)

-انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل، من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل والانتاج.

-ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع، لان الرواج لدي أي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدي افراده، والانتاج مرتبط بالعمل.

-انخفاض حجم الايرادات للدولة جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

2/ الانعكاسات الاجتماعية للبطالة: وتتمثل هذه الانعكاسات فيما يلي (فضيلة، صفحة 09)

-للبطالة تأثير على مدى ايمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. ومنه البطالة تعمل على ايجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية والانحراف والمألوفة في المجتمع، ومنه البطالة تعمل على ايجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية والانحراف وفقا لهذه القناعة والايمان، فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملا محظورا في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. ونجد أن البطالة والفقر يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء اتجاه المجتمع وعدم الايمان بشرعية الأنظمة، والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الاجرامي، خاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي ولأطفالها، وتعد البطالة المصدر الرئيسي للفقر وزيادة عدد الفقراء.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نسعى في هذا المبحث إلى معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا لاحظنا عدم وجود تعريف شامل لها، فنجد أن لها عدة تعاريف تختلف من دولة إلى أخرى وقد تختلف أيضا داخل الدولة نفسها، ولهذا سنتطرق إلى معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نعطي مجموعة من التعاريف لبعض الدول والمنظمات مع تبيان أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد العديد من المعايير لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تم حصرها ضمن مجموعتين أساسيتين هما معايير كمية ومعايير نوعية، سنحاول توضيح هاتين المجموعتين:

أولا: المعايير الكمية

-هناك الكثير من المعايير الكمية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ادراجها كما يلي: (عبدالله، 2013، الصفحات 13-14)

1/ معيار رأس المال:

هذا المعيار من أهم معايير التصنيف فهو يعكس الطاقة الانتاجية والاستثمارية، حيث أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى، وكل منها تحدد سقف لرأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده، حيث يجب الاسترشاد به مع معيار آخر.

2/ معيار حجم الموجودات:

وهو مجموع الأصول الثابتة التي تمتلكها الدولة.

3/ معيار رقم الأعمال:

يستعمل هذا المعيار لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، معمول به خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، يتعرض هذا المعيار لبعض النقائص هي أن ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة.

بالإضافة إلى معيارين آخرين وهما: (عبدالله، 2013، صفحة 14)

1- معيار العمالة:

إن استخدام هذا المعيار يسهل الحصول على المعلومات لأنه يعتبر بسيط الاستخدام والتطبيق وأيضا يعرف بالثبات النسبي إلا أنه يبقى مختلف من دولة لأخرى.

2- معيار معامل رأس المال:

هذا المعيار هو مزيج بين معيار العمل ورأس المال وذلك لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين.

ثانيا: المعايير النوعية

هذا النوع من المعايير يعبر عن مجموع الخصائص النوعية يتم صياغتها وفق معايير محددة نذكرها فيما يلي: (جواد، 2007، صفحة 33)

1/ معيار الاستقلالية والمسؤولية: في هذا النوع من المعايير يتضح لنا أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ معظم وظائف المؤسسة دون تدخل الهيئات الخارجية، فهو يتخذ مختلف القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير ويتمتع بالاستقلالية التامة في الإدارة.

2/ التكنولوجيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال.

3/ معيار قيمة المبيعات: يعتبر هذا المعيار مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ففي الولايات المتحدة تصنف المشروعات التي تبلغ قيمتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة.

إلى جانب معيار التنظيم: (جواد، 2007، صفحة 33)

تصنف المنشأة صغيرة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتم ببعض الخواص المتمثلة في الجمع بين الملكية والإدارة، صغر حجم الطاقة الانتاجية، قلة عدد مالكي رأس المال، تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير ...إلخ.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة وأنواعها

إن صعوبة ايجاد تعرف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلافه من دولة إلى أخرى، حيث تبنت كل دولة تعريفا خاصا بها، معتمرة في ذلك على مجموع المعايير التي سبق ذكرها، سواء كانت كمية أم نوعية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف لبعض الدول ومختلف الهيئات التي سعت من خلال تطبيقها واعتمادها على مختلف المعايير لتوصل إلى تعريف مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سنتطرق إلى بعض أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن ادراجها ضمن هذا المطلب.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف لبعض الدول كالتالي:

1/ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصدرت الولايات المتحدة قانون الأعمال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 1953، ولايزال معمولا به إلى حد الآن، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة، وذلك بالاعتماد على معيار عدد العمال ورأس المال، وقد حرر القانون الأمريكي حدود عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهي: (هشام، 2012/2011، صفحة 13)

-مؤسسة الخدمات والتجارة بالتجزئة: تتراوح مبيعاتها من1 إلى 5 مليون دولار.

-المؤسسة التجارية: يتراوح متوسط مبيعاتها من 5 إلى 15 مليون دولار.

-المؤسسة الصناعية: وهي التي يتراوح عدد عمالها 250 أو أقل.

2/ تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نادرا ما يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا رغم أن هذا متغير، وعادة ما يستخدم مصطلح الأعمال الصغيرة، وفي كندا تستخدم تعاريف متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك قدر ضئيل من الترابط بين الجهات داخل الحكومة الفيدرالية، وتعريف الحكومة الرسمي المعمول به، وتعرف على النحو التالي: (عزيز، 2014/2013، صفحة 60)

المؤسسة أو المشروع الصغير هو الذي تقل نسبة المبيعات به 5 ملايين دولار ويقل عدد العاملين به عن 500 عامل في المنشأة الصناعية، ويقل عن 50 عامل في المؤسسة الخدمية، أما التعريف التشريعي في كندا فيعرف المؤسسة الصغيرة: هي المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ بغرض الكسب أو الربح، ذو عائد سنوي إجمالي لا يزيد عن 5 ملايين دولار أو أقل من ذلك.

3/ تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (المكاوي، 2018، صفحة 20)

-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

4/ التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف قانون الشركات البريطاني الصادر عام 1985م المشروع الصغير والمتوسط: (جواد، 2007، صفحة 25)

-بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط الآتية:

*حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

*حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65,6 مليون دولار أمريكي.

*عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 موظف.

5/ تعريف المنظمات والهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطرقت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية لموضوع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فشملت ما يلي: (برهوم، 2016، صفحة 38)

أ/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صندوق النقد الدولي:

اعتمد الصندوق على معيار العمالة في تحديد صفة المشروعات كونه المعيار الأكثر ملائمة وبساطة عند استخدامه للمقارنة بين المشروعات فكان تصنيف الشركات كالتالي:

-المشروعات التي تشغل أقل من 5 عمال هي مشروعات صغيرة.

-المشروعات التي تشغل ما بين 5 إلى 19 عامل مشروعات متوسطة.

-المشروعات التي تشغل مابين 20 عامل فما أكثر هي مشروعات كبيرة.

ب/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك العالمي:

عرف البنك العالمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-على أنها تلك المشروعات التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.

6/ تعريف دول المغرب العربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف العديد من دول المغرب العربي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينهم تونس والمغرب، وهذا ما سنتعرف عليه كالتالي: (حسين ي.، عمان، صفحة 88)

أ/ تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-يلاحظ في تونس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المسارين حيث الأول أن يكون عدد المستخدمين أقل من 50 شخص، والثاني مبلغ الاستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي، ولكن حاليا وطبقا لإعلان مجلس السوق المالي في نشرته رقم 2588 ليوم الأربعاء 03 ماي 2006، وبناء على قرارات المجلس الوزاري المشترك ليوم الاثنين 13 مارس 2006، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستجيب للمعايير التالية:

أصول صافية أقل من اربعة ملايين دينار تونسي، وعدد العمال الإجمالي أقل من 300 عامل.

ب/ تعريف المغرب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب نذكر التعريف الآتي: (حسين ي.، عمان، صفحة 88)

قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1983 قد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي كل مؤسسة يتكون برنامج استثمارها من تجهيزات انتاجية بمبلغ أدنى قيمته 100.000 درهم، ومبلغ أقصى في حدود 5 ملايين درهم، زيادة على أن كلفة الاستثمار لكل منصب شغل لا تتعد 70.000 درهم، وفي نفس الفترة كان البنك الدولي يمنح المغرب قروضا لتنمية هذا القطاع، وكانت المعايير هي نفسها 5 ملايين درهم من رأس المال الصافي، ومنذ 1988 رفع هذا السقف إلى 8 ملايين درهم، مع تعيينها على رأس كل 6 أشهر.

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأنواع يمكن ادراجها فيما يلي:

1/ أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات:

يتم التركيز على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات بغض النظر على الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات ويمكن التمييز بين: (أحمد، 2011/2010، صفحة 14)

-مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: تضم المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الأحذية والنسيج، الخشب ومشتقاته، ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر، أما فيما يخص صناعة الأحذية تقوم بها المؤسسات تستعمل تقنيات انتاج بسيطة وكثيفة عنصر اليد العاملة.

-مؤسسات انتاج السلع الوسيطية: كل المؤسسات المختصة في تحويل المعادن، الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية، الكيماوية، مواد البناء، تتميز بشدة الطلب المحلي خاصة مواد البناء.

-مؤسسات انتاج سلع التجهيز: تتطلب هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات التكنولوجيا، فهي صناعة ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة.

2/ أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى: (صوراية، 2012/2011، الصفحات 25-26)

-المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع اقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في الغالب اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزئ من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

-المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا للنوع السابق، هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها على النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة على المنزل، وتعتمد على وسائل بسيطة. وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك عملية التسويق ببساطة.

-المؤسسات المتطورة وشبه متطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

3/ أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تقسيم العمل:

تقسم المؤسسات في مرجعية عملها إلى: (جراح، 2019، الصفحات 23-24)

-المؤسسات الرسمية: تخضع المؤسسات الرسمية إلى مجموعة من القيود وأهمها التنظيمات، القوانين، وتستمد شرعيتها من الدولة وتتغير هذه المؤسسات في عملها عن طريق واضعي القواعد والتشريعات.

-المؤسسات غير الرسمية: تعني غير المصنفة رسميا، سواء في القوانين أم الدستور، وتخضع إلى قواعد غير رسمية تتمثل في العادات والتقاليد والأعراف، تكون هذه المؤسسات ذات مرونة ضعيفة، فهي أقل استجابة للتغيرات التي تحدث بالقوانين والأنظمة لتحقيق التنمية، فهي خاضعة لقيود ينشأ عليها الإنسان لتحديد سلوكه في التعاملات التي لا تساير دائما التغيرات الحاصلة في المؤسسات الرسمية الخاضعة بشكل يتبع القرار والتعليمات الصادرة بقانون وبخاصة التشريعات التي لها ممارس للعادات والتقاليد في المجتمع. (جراح، 2019، صفحة 24)

المطلب الثالث: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تقوم به في كل مجال، إلى جانب ذلك مختلف الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات.

أولا: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مجالات نذكر منها: (مصطفى، 2017، صفحة 08)

1/ مجال التصنيع:

-مثل تصنيع المواد الغذائية، تصنيع منتجات الألبان، تصنيع قطع الغيار، وتصنيع الأجزاء اللازمة للصناعات التجميعية.

2/ مجال التجارة:

-تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في العلاقة بين المنتج والمستهلك النهائي، ويتمثل ذلك في تجارة الجملة، تجارة التجزئة، السماسرة، الوكلاء.

3/ مجال الخدمات:

-تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة (على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء)، من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (الوادي، 2012، الصفحات 27-28)

أ/ مشاريع التنمية الصناعية: المقصود بها هو تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها من بينها: الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة مثل: صناعة الألبان والمطاحن، الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الثلج، الخبز).

الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب).

ب/ مشاريع التنمية الزراعية: ويكون فيها ما يلي:

-مشاريع الثورة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار، أو الحبوب، المشاتل.

-مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار، الأنغام أو الدواجن أو المناحل.

-مشاريع الثورة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات، صناعة لمزارع الأسماك.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي: (ريم، 2015/2014، صفحة 73)

1/ خصائص من ناحية العملاء (العاملين) وتضم يا يلي:

-تمتاز بقلة العاملين ومحدودية نشاطها أدى إلى خلق نوع من علاقات الألفة والمحبة بين الأعضاء والعملاء، كما أن مناصب المؤسسة المتوسطة أو الصغيرة يعرف العملاء بأسمائهم ووظائفهم الخاصة، وهذا ما يجعل بعضهم يفضلونها نظرا لهذه الخصوصية في التعامل معهم.

-نظرا للمعرفة الشخصية للعملاء يسهل تحليل ودراسة السوق بالسرعة الملائمة للاستجابة لرغبات العملاء وحاجاتهم المتغيرة والمستمرة، كما تسهل عملية تحديد هذه البيانات باستمرار حيث لا ضرورة لإجراء دراسة السوق، كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة والتي لا تتغير لهؤلاء العملاء أهم عون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة صعوبات وعوائق في العمل، بالإضافة إلى الترويج للمؤسسة.

2/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب القدرة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على: (وآخرون، 2012، صفحة 14)

-إقامة أنشطة إنتاجية لامركزية في المناطق النامية.

-قدرتها على استغلالها المواد الخام المحلية.

-تلبية الطلب في الأسواق المحلية أو الإقليمية.

-احتواؤها على مميزات وملامح خاصة من بينها: المرونة العالية، تقديم المنتجات حسب الطلب، تلبية احتياجات السوق المحلي، تحقيق الكفاءة الإنتاجية تكون بأقل طاقة إنتاجية، توظيف استثمارات رأسمالية بأقل درجة من الفاقد.

3/ إضافة إلى ذلك الخصائص التالية: (عزيز، 2014/2013، صفحة 74)

-قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، والعمل متعدد الاختصاصات في الغالب، وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرة.

-مرونة الإدارة حيث أنها تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك الطابع غير الرسمي للتعامل مع العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة.

-تتميز بروح المبادرة والابتكار حيث بإمكانها انشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلات متميزة.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تخفيض مستوى البطالة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأي دولة من دول العالم، ولهذا فلها أهمية بالغة تجعل منها تأخذ اهتمام الدولة بشكل كبير بهذا القطاع، ولهذا فإن انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح بغرض تحقيق مكانة عالية لهذا القطاع، خاصة والدور الذي يلعبه في اقتصاد الدولة ككل، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الأهمية التي تحتلها وتحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الدور الذي تقوم به خاصة في تخفيض مستوى البطالة.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة تجعل منها ذات قدرة على المساهمة الفعالة في عملية التنمية، وتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية، وفي هذا المطلب سنقوم بإدراج هذه الاهمية.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم

سنتعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (الوادي، 2012، الصفحات 27-28)

1/ في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب اروبا، تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 80% إلى 90% من إجمالي عدد المشاريع وتساهم في القطاع التصديري بنسب تصل في بعض الدول إلى 40%.

2/ وفي الهند نجد أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يضم أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية، تشارك بنسبة 35% من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي الهندي، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع حوالي 11,3% وتوفر أعمال لحوالي 17 مليون موظف وعامل، ينتجون ما يعادل 107 مليار من الدولارات وبنسبة تصل إلى 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي.

ثانيا/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين بشأن المشاريع الصغيرة

يرى كثير من الخبراء والمهتمين بشأن المشاريع الصغيرة أن لها أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي: (النسور، 2015، صفحة 67)

*تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية والسلعية الفكرية.

*تعطي جزئ كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

*تسهم في اعداد العمالة الماهرة.

*تسهم في حل مشكلة البطالة.

*تعد المكون الأساسي في هيكلة الإنتاج والاقتصاد لدى المجتمعات كافة.

*تستوعب القطاع الاكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

*تساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية، الأمر الذي يدفع المشاريع إلى مواقف تنافسية جيدة.

ثالثا/ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية، وتحقيق أغراض اجتماعية خاصة الاقتصادية منها يمكن ادراجها كالتالي: (وآخرون، 2012، صفحة 14)

1/ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم تشكل حوالي 97% من مجموع منشآت هذا القطاع عالميا، وتوفر فرص عمل لما بين (55%-80%) من حجم القوى العاملة.

2/ تعمل على تنشيط "تفعيل" الأنشطة التنموية بما توفره من فرص عمل، والاسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

3/ استقطابها ل(69%) من القوى العاملة ومساهمتها بنسبة (58%) من الناتج القومي الإجمالي، وهذا بالنسبة للاتحاد الأوربي حيث بلغت (18,89) منشأة.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في الاقتصاد، وذلك من خلال ما توفره من مناصب شغل والتخفيض من مستوى البطالة، وقد حظت باهتمام العديد من الدول وخاصة المتقدمة منها، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل ونماذج بعض الدول المتقدمة في استيعاب هذا القطاع لليد العاملة.

أولا: المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة: (سليمة، 2017/2016، صفحة 50)

أصبح مشكل البطالة في الوقت الراهن أزمة تعاني منها معظم دول العالم، سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، فهي تعمل على إعاقة عملية التنمية، كما تقوم بتهديد تماسك الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال مجموعة من الآثار السلبية التي تحدثها في المجتمع.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم ضآلة حصتها في السوق العالمي وسيلة فعالة لامتصاص البطالة وبالتالي التقليل من الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومات، ويجب الاشارة إلى أنه حتى وإن كانت القدرة التشغيلية

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الواحدة محدودة فإن وجود عدد كبير من هذه المؤسسات بفضل ما تتمتع به من خصائص يسمح لها مجتمعة بتشغيل أعداد كبيرة من العمال.

ثانيا: نماذج بعض الدول المتقدمة في استيعاب هذا القطاع لليد العاملة

1/ في الاقتصاد الفرنسي:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الفرنسي: (القادر، 2012/2011، الصفحات 82-83)

عملت الهيئات الحكومية على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم مساعدات مالية انطلاقا من تقديم القروض البنكية، فمثالا على ذلك البرنامج الذي اعتمدته الحكومة الفرنسية منذ 1976م، تحت شعار البطالون أنشئوا مؤسستكم، والذي تم دعمه من خلال ما يسمى مساعدة البطالين المنشئين لمؤسستهم، وقد أدى هذا البرنامج إلى خلق عدد مؤسسات بلغت سنة 1994م وحدها 183000 مؤسسة، ولقد استمر تعزيز شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط الاجراءات إلى أقصى الحدود، ففي سنة 1997م تم تقديم 40 تدبيرا في هذا الشأن، وخلال سنة 2000م تم تسجيل 17700 منشأة جديدة، مما جعل هذه المؤسسات تساهم بنسبة تفوق 73% في التشغيل.

-بالإضافة إلى عدة تنظيمات وضعتها فرنسا لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم انشاؤها من طرف السلطات العمومية: (القادر، 2012/2011، صفحة 83)

*الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات ANCE: من مهامها القيام بحملات تحسيسية اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف التحفيز على تجسيد مشاريعهم ومساعدة المؤسسات على المستوى الجبائي والمالي والاداري.

*الوكالة الوطنية للتقييم والبحث ANVAR: وهي عبارة عن تنظيم معتمد من طرف وزارة الصناعة والبحث، ومن مهامها ترقية المؤسسة الصغيرة، تأمين كل استغلال تجاري خاصة فيما يتعلق بالإبداع،

تقديم مساعدات في التسيير، نشر دراسات حول المشاريع التقنية لمختلف الصناعات، منح قروض، تقديم استشارات، تقديم معلومات حول دراسة السوق لهذه الأخيرة مهمة تختص بها جمعية الترقية والتنمية الصناعية

2/ في الاقتصاد الأمريكي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الأمريكي حيث عمل على: (الناصر، 2009/2008، صفحة 22)

-القيام بتجربة أمريكية في مجال تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا للكثير من الدول، فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخل عن مساندة ودعم هذه المؤسسات، حيث تشير الاحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاتها وتوفير ما يقارب 60% من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة، وتقدر تلك المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 43% في نفس البلد.

3/ في الاقتصاد التركي:

يعتمد الاقتصاد التركي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل وذلك: (عزيز، 2014/2013، صفحة 63)

-لاعتباره الاقتصاد الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المؤسسات الكبيرة في هيكلها الاقتصادي، ومع ذلك فقد توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي تكمن في قطاع المؤسسات، في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكية فردية تشغل من طرف المالك)، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات، الجلود، والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية، بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات والدخان).

4/ في الاقتصاد الياباني:

لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دور فعال في الاقتصاد الياباني وذلك من خلال توفيره لمناصب شغل من شأنها امتصاص البطالة، فلقد كانت نسبة المساهمة في العمالة تقدر بـ 70.2% وذلك خلال عام 2009. (طارق، 2018/2017، صفحة 37)

وارتفعت هذه الأخيرة لتصل نسبتها في عام 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال فيها. (خالد، 2005/2013، صفحة 21)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل والمتعلق بتحديد الأساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة، تم التطرق إلى مفهوم البطالة ومختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، إلى جانب ذلك مختلف أنواعها وانعكاساتها، وأيضا تناولنا مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجارب الدولية في تعريفها. بالإضافة إلى مجالاتها وخصائصها وفي الأخير تم إبراز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تخفيض مستوى البطالة.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التقليل من البطالة

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة]2007-2017[

المطلب الثاني: أسباب البطالة

المطلب الثالث: إجراءات التقليل من البطالة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها

المطلب الثاني: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر

المطلب الأول: تطور مناصب الشغل التي توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [2007-2017]

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من البطالة

اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تحتل مكانة عالية في الاقتصاد الوطني، فسعت بذلك إلى وضع الكثير من البرامج والسياسات من أجل التقليل من البطالة، ومن أجل معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول واقع البطالة في الجزائر، بينما المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة عدة تأثيرات تعود سلبا سواء على الفرد أو المجتمع، فلها الكثير من الأسباب جعلت منها تتزايد، وهذا ما شغل الدولة الجزائرية وجعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات من أجل التقليل منها.

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة [2007-2017]

تعاني الدولة الجزائرية كبقية الدول النامية من ظاهرة البطالة، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة [2007-2017].

الجدول (01) تطور معدلات البطالة في الجزائر من [2007-2017].

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: (الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ons.dz)

الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ons.dz

-من خلال الجدول نقسم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى مراحل:

*[2007-2011] نلاحظ في هذه الفترة أن معدلات البطالة شهدت انخفاض ملحوظ حيث بلغت سنة 2007 نسبة 13.8%، وفي سنة 2008 انخفضت لتصل إلى 11.3% ليستمر انخفاضها بنسبة ثابتة في كل من: 2009، 2010، 2011 قدرت بـ 10%.

*[2012-2013] في هذه الفترة نلاحظ استمرار معدلات البطالة في الانخفاض، لتصل نسبتها سنة 2013 إلى 9.8%، ليرجع ارتفاعها سنة 2014 إلى 10.6%.

*[2015-2017] في هذه الفترة عادت معدلات البطالة للارتفاع، حيث شهدت سنة 2015 ارتفاعا في معدل البطالة بنسبة 11.2% مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 0.6 مقارنة بسنة 2014، حيث بلغت 10.5% سنة 2016، لترتفع أيضا سنة 2017 لتصل إلى 11.7%.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

البطالة ظاهرة تنتج لاختلاف ما بين العرض والطلب على القوى العاملة، فهي ظاهرة غير مرغوب بها في المجتمع، ولها الكثير من الأسباب التي تساعد على ظهورها، منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ديموغرافي وتكنولوجي، وفي هذا المطلب سنتعرف على بعض الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة البطالة.

تحدث ظاهرة البطالة في الجزائر نتيجة للعديد من الأسباب يمكن ادراجها فيما يلي: (نبيلة، الصفحات 03-04)

1/ نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الانتاجي والادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، إضافة إلى نظام الفوائد المطبق في البنوك.

2/ تباطؤ المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها، يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها، مما يؤدي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما ينتج عنها من التسريح الجماعي والفردي للعمال.

3/ تزايد السكان بوتيرة سريعة، الشيء الذي نتج عنه زيادة في قوة العمل، التي لا تتوافق مع الزيادة في مناصب العمل المعروضة. مما أدى إلى تراكم البطالين.

بالإضافة إلى لهذه الأسباب يمكن ذكر الأسباب التالية: (زرزار، 2013، صفحة 60)

4/ فترة الإصلاح الهيكلي في الجزائر والتي ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة، من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة، وكذا عمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات العمومية المفلسة، إذ سجل خلال فترة الإصلاحات فقدان أكثر من 360 ألف منصب عمل خلال فترة [1994-1998].

5/ اعتماد الجزائر في صادراتها الخارجية على المحروقات بشكل كبير، وبحكم صعوبة التحكم في أسعارها ترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وفرص التوظيف، كما أن انخفاض حصيلة الصادرات يكون له أثار انكماشية مضاعفة على الدخل والعمالة، خاصة في قطاعات التصدير.

6/ تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، الشيء الذي ترتب عليه اضعاف القوة الشرائية للمواد المتاحة من العملات الأجنبية، لأن أغلبها بالدولار، مما يعني تقييد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات، وما يتبعه من انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية.

كل هذه الأسباب المذكورة أعلاه ساهمت في ظهور البطالة في المجتمع الجزائري. ويمكن التمييز أيضا بين الأسباب الداخلية والخارجية لظهور البطالة في الجزائر على النحو التالي: (ذبيح، 2008/2007، الصفحات 43-44)

الأسباب الداخلية: تتمثل هذه الأسباب الداخلية والناتجة عن العوامل المحلية فيما يلي:

*تغيرات في عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف.

*الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة، فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين، وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد.

*عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علما أن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم.

*اخفاق المسؤولين وقلة كفاءتهم في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

أما الأسباب الخارجية فتتمثل فيما يلي: (ذبيح، 2008/2007، صفحة 44)

*انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة، وارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث نجم عن ذلك صعوبات اقتصادية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزاد في أرقام البطالة.

*التقدم والتغير المتلاحق في مجالات التكنولوجيا والتعليم والتصنيع، بل وفي المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة.

*طبيعة الاقتصاد الموجه للخارج والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلية، فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية أخرى مهمشة، ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زيادة معدل البطالة في الدول المهمشة، وإلى جانب ذلك تنتج البطالة عن أسباب خارجة عن ارادة الدولة، وأسباب ساهمت فيها الدولة يمكن ذكرها كالتالي: (خياري، 2014/2013، صفحة 257)

*يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على انتاج وتقدير المحروقات بنسبة 96% فانخفاض سعر البترول بشكل متواصل خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 برميل سنة 1980 إلى 15 دولار عام 1986، مما أدى إلى تدهور اقتصادي وجر معه تدهور الريع البترولي الذي أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية، من ثم تقلص مناصب العمل الجديدة.

*أدت ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى إلى تناقص واردات الدول النامية ومنها الجزائر.

*غياب التنسيق بين الهيكل التعليمي والتكويني ومتطلبات السوق.

*التوزيع الديموغرافي: تعاني الجزائر من سوء التوزيع الذي يرتكز أكثر في المدن، خاصة في المناطق الشمالية التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، وهذا التباين أدى إلى ظهور البطالة.

المطلب الثالث: إجراءات التقليل من البطالة

بعد تفاقم ظاهرة البطالة قامت الجزائر بمجموعة من الاجراءات من أجل التقليل منها، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم هذه الاجراءات المعتمدة للتقليل من ظاهرة البطالة.

أولا: برنامج الادماج المهني للشباب

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-43: (فادية، 2011/2010، صفحة 164)

يعتبر كخطوة جديدة لإيجاد حلول لمشكل البطالة، حيث تم فتح حساب التخصيص الخاص بعنوان «صندوق المساعدة لتشغيل الشباب» كمصدر مالي للتمويل، تنوعت ايرادات الصندوق من الساعدة المخصصة من ميزانية الدولة إلى حاصل الرسوم الإضافية المخصصة للصندوق، زيادة على جميع المساهمات الأخرى، لفائدة برنامج الإدماج المهني للشباب، حيث توجهت الايرادات لتغطية مجموعة النفقات، تنوعت بدورها من اعانات دعم لفائدة المشاريع التي يعدها الشباب بصفة فردية أو جماعية أو مساهمات تقدم للجماعات المحلية في اطار خلق وظائف مدفوعة الأجر بمبادرة محلية.

ثانيا: عقود ما قبل التشغيل

تم اصدار هذا البرنامج في سنة 1998م: (عوينان، الصفحات 20-21)

هو برنامج خاص بفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية، إلى جانب ذلك عدم اكتفاء الدولة بالصيغ المعتادة لإنهاء عقد العمل، بل أخذت بأخرى ترمي من ورائها التخلص من العمالة التي تستهلك فقط كتلة الأجور من دون أن تساهم ولو بقدر محدود في زيادة الإنتاج، وفي هذا السياق شجعت على الذهاب الارادي والتسريح لأسباب اقتصادية والاحالة على نظام التقاعد المسبق، وأيضا الاحالة إلى نظام التأمين على البطالة.

ثالثا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

هو جهاز أنشئ في سنة 1997م. (حياة، 2012، صفحة 191)

ويسعى هذا الإجراء المطبق منذ سنة 1997م إلى فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل: تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه... إلخ. ولقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم انشاؤها من خلال هذا الجهاز 175,131 منصب.

رابعا: برنامج دعم تشغيل الشباب

تم إنشاء هذا البرنامج سنة 1989م. (زيادة، 2017، صفحة 328)

يتمثل الهدف من هذا البرنامج هو تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30% والباقي تساهم به البنوك.

خامسا: جهاز المساعدة على الإدماج المهني

أنشئ ابتداء من الفاتح جوان 2008م. (الراس، 2014/2013، صفحة 83)

هو عبارة عن جهاز جديد للمساعدات على الإدماج المهني للشباب، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل ويحض هذا

الجهاز عارضي العمل لأول مرة الذين تبلغ أعمارهم بين 18 و35 سنة (عقود ادماج حاملي الشهادات ، عقد الادماج المهني، عقد تكوين ادماج).

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقامت بوضع مجموعة من الاصلاحات والبرامج لترقية هذا القطاع، انعكس ذلك بزيادة ملحوظة في حجم هذا النوع من المؤسسات، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب الأول إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها، أما المطلب الثاني فتضمن هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمطلب الثالث سيكون لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها

تطرقت الجزائر كغيرها من الدول إلى تقديم مجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب ذلك فقد مر هذا القطاع على عدة مراحل متعددة، في هذا المطلب سنتعرف على أهم التعاريف والمراحل التي مر بها هذا القطاع.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي: (meibouci, 08/06/2005, p. 53)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشاريع أو الأعمال المنتجة للسلع والخدمات، توظف من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز 500مليون دينار، يتكون قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية من 188,564 مؤسسة صغيرة الحجم، و739,082 مؤسسة متوسطة الحجم.

أما بالنسبة للتعريف الحالي فهي تعرف كالتالي: (غقال، 2017/2016، صفحة 66)

هي كل مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية، جاء هذا التعريف ضمن القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017م.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1/ الفترة ما بين 1962-1988م

قبل الاستقلال (قادة، 2013/2012، صفحة 83) كانت جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للأوربيين والمعمرين، وكانت في خدمة أهداف المستعمر. يتمثل نشاطها في الصناعات الاستخراجية التابعة للقطاع الخاص، بعد الاستقلال مباشرة (merzouk, p. 03) تم تكليف هذه المؤسسات بلجان ادارية، وذلك بعد رحيل أصحابها الأجانب تم دمجها في سنة 1967م إلى جمعيات وطنية، تميزت هذه الفترة أيضا باعتماد الاقتصاد المخطط على أساس صناعات السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطية، وأيضا تم اصدار قانون الاستثمار الجديد في 1966/09/15م، حيث أصبح القطاع الخاص له دور في التنمية الاقتصادية مع توفير مكان سائد للقطاع العام على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، أجبر أصحاب المشاريع الخاصة للحصول على موافقة على مشاريعهم من لجنة الاستثمارات الوطنية.

2/ الفترة ما بين 1988-2000م

شهدت هذه الفترة في سنة 1988م (رقراق، 2010/2009، الصفحات 99-100) عدة اصلاحات اقتصادية والمرور إلى اقتصاد السوق، وذلك بعد اصدار قانون 10/90 والذي كرس حرية الاستثمار الأجنبي، يعمل على تشجيع كل أشكال الشراكة بما في ذلك الاستثمار المباشر. وفي سنة 1993م تم اصدار قانون الاستثمار وتم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي، حيث تم انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2000م (kadi, 2017, p. 12) تم انشاء سلسلة من المنظمات مسؤولة على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في هذه الحالة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان ومجموعة من البرامج والحوافز لتطوير هذا النوع من الأعمال، ويرتبط هذا الاهتمام بالقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص بثقلها في الاقتصاد.

3/ الفترة ما بين 2000-2014م

في هذه الفترة أصدرت السلطات العمومية سنة 2001م (سابق، 2016/2015، صفحة 112)الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر 20 أوت 2001م والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات، يهدف هذا الأمر إلى اعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الاداري والقانوني، كما أن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أهم ما جاء في هذه الفترة هو: قانون تنمية الاستثمار رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001م، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002م، وفي الربع الثالث من سنة 2014م بلغ النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 852000 أي أكثر من 99% من مجموع المؤسسات، وفي سنة 2015م صرح أن المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة تعتمد مثلها مثل كل قطاع على عوائد تصدير المحروقات.

المطلب الثاني: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت الجزائر مجموعة من الآليات والبرامج من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف استحداث مناصب عمل والمحافظة عليها ولتطبيق هذه البرامج تم وضع أجهزة هادفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أفردت الحكومة الجزائرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالمهام التالية: (عبدالحكيم، 2007/2006، الصفحات 30-31)

*انشاء وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*تأهيل المؤسسات القائمة على وتحديثها والرفع من تنافسيتها.

*المساهمة في ايجاد الحلول المناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*اعداد النشرات الاحصائية والمعلومات الأساسية حول هذا القطاع.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة

تم اعتماد كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وذلك من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستحداث مناصب الشغل: (كلثوم، 2011، الصفحات 12-13)

1/ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تخفيض العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي، حيث يعمل هذا الصندوق على دفع تعويض البطالة الممول بنسبة 1,75% من مجموع من مجموع 34,5% لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال معا لتغطية مجمل المخاطر المحمية في ظل نظام الضمان الاجتماعي إلى غاية شهر أوت 2005م، فمنذ ذلك زاد تعداد البطالين المدمجين في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشأت بتاريخ 08 ديسمبر 1996م، حيث كلفت بالمهام التالية: تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب من أجل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، احداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا، وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

ثالثا/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الادماج في سوق الشغل، وهذا ما تطرقنا له على النحو التالي: (صفية، 2014، صفحة 560)

أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 01 ديسمبر 2003م، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة، فهو بذلك موجه لفئة البطالة، ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999م، ويتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و350.000 دج، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 و60 شهرا.

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلق نشاطه في 14 مارس 2004م. (الشيخ، 2017، صفحة 20)

من بين مهامه: توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية، تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة، فمنذ شهر أفريل 2004م وإلى غاية ديسمبر 2016م بلغ المبلغ الاجمالي للضمانات الممنوحة من طرف الصندوق ما يقارب 150,10 مليار دج بما فيما 66,45 مليار دج التزامات نهائية.

خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت بموجب المرسوم رقم 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار: (لخضر، 2017، صفحة 243)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتم من خلالها تقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي) وتتمثل هذه المهام في:

*ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.

*استقبال واعلام ومساعدة المستثمرين والوطنيين والأجانب.

*تسهيل الاجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الادارية ذات العلاقة بالاستثمار.

*منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

*تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

*ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

المطلب الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال بداية سنة 2001م والذي كان في اطار التشجيع على انشاء وتطوير وترقية هذا القطاع لما له من دور فعال في الاقتصاد، فقد شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ سنة 2007م، وهذا ما سيتم ادراجه من خلال الجدول التالي:

الجدول (02) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [2007-2017]

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	410,959	519,526	587,494	619,072	659,309	711,832	777,816	852,053	934,569	1022,621	1074,503
نسبة م الخاصة	%71,53	75,46%	71,12%	78,01%	77,63%	77,34%	77,34%	77,10%	76,71%	76,95%	77,42%

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الموقع الالكتروني: (http://www.midipi.gov.dz/Bulletin-deveille-statistique)

http://www.midipi.gov.dz/Bulletin-deveille-statistique

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزداد سنويا من 2007 إلى 2017م ويقدر معدل الزيادة بنسبة 10,01%، ونلاحظ أيضا بأن نسبة المؤسسات الخاصة تفوق 76% من مجموع المؤسسات، وبلغ عدد المؤسسات العامة في سنة 2017 ما يقارب 1074,503 تقابلها نسبة المؤسسات الخاصة في 2017م 77,42%.

من الجدول رقم (02) يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتزايد بشكل مستمر حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2007م ما يقارب 410,959 تقابلها نسبة المؤسسات الخاصة بمقدار 71,53% يليها ارتفاع لعدد المؤسسات سنة 2008م ليصل إلى 519,526 بالمقابل أيضا تسجيل ارتفاع لنسبة المؤسسات الخاصة ليقدر بـ 75,46%، أما سنة 2009م نلاحظ ارتفاع لعدد المؤسسات بلغ عددها 587,494 إلا أنها انخفضت نسبة المؤسسات الخاصة إلى مقدار 71,12%.

أما الفترة من [2010-2017] نلاحظ بأن عدد المؤسسات يزداد ومعدل زيادة نسبته 10,01%، أما المؤسسات الخاصة فنسبتها تفوق 76% من مجموع المؤسسات، حيث بلغ عدد المؤسسات في سنة 2017م ما يقارب 1074,503 أما المؤسسات الخاصة بنسبة 77,42%.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى ثلاث أنواع: مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة والجدول التالي يوضح ذلك: (الدين، 2018، صفحة 225)

الجدول (03) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2017.

أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1035891	97,70
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و49 عامل)	21202	2,00
مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و249 عامل)	3196	0,30
المجموع	1060289	100

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 3، 2018م، ص.225.

الشكل (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2017م

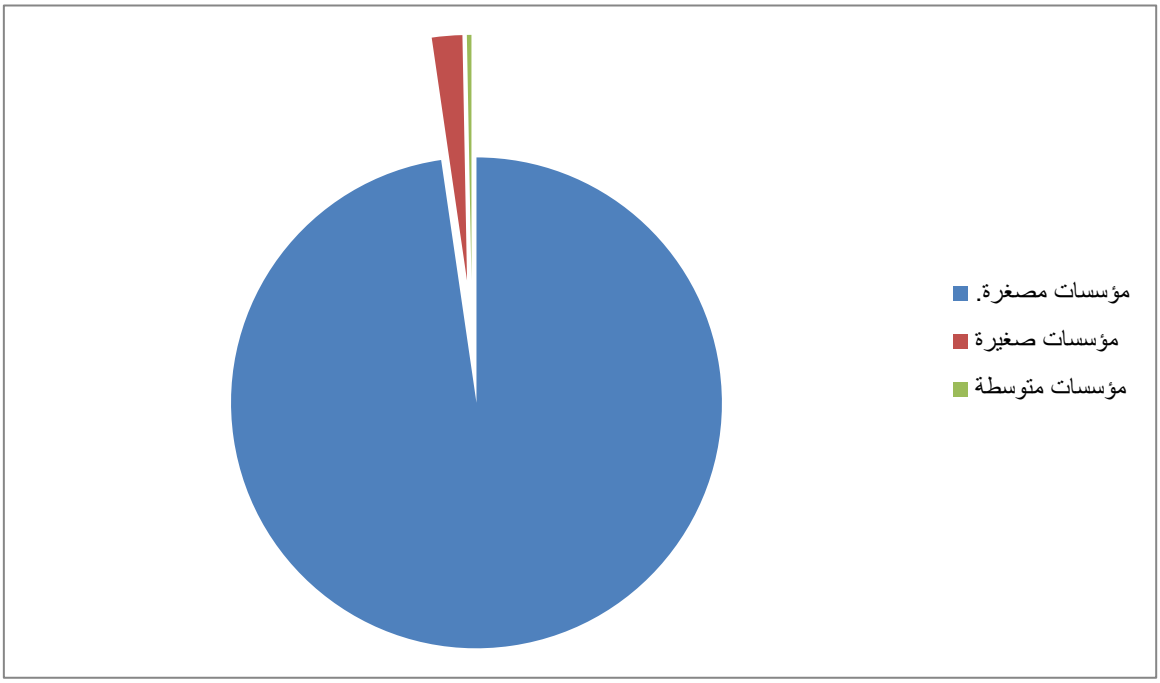

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الشكل (01) والجدول رقم (03) نلاحظ بأن المؤسسات المصغرة هي المهيمنة بنسبة 97,70% وذلك بالاعتماد على النسيج الاقتصادي الوطني، تأتي بعدها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة تحتل الرتبة الثالثة بنسبة 0,30%.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط (الدين ب.، 2018، صفحة 07)

الجدول رقم (04) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط لسنة 2017م

قطاعات النشاط	العدد	النسبة%
الخدمات والمهن الحرة	548,195	51,03
الصناعات التقليدية	242,322	22,56
البناء والأشغال العمومية	179,303	16,69
الصناعات التحويلية	94,930	8,84
القطاع الفلاحي	6,599	0,61
الهيدروكاربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2,887	0,27
المجموع	1.074,236	100

المصدر:

-بن نذير نصر الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة، يومي 06-07 نوفمبر 2018، ص.07.

-يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات والمهن الحرة يحتل الرتب الأولى من حيث عدد المؤسسات بمقدار 51,03%، وبعدها تأتي الصناعات التقليدية بنسبة 22,56%، أما البناء والأشغال العمومية فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 16,69%، والمرتبة الرابعة للصناعات التحويلية بـ 8,84%، أما القطاع الفلاحي فقد احتل المرتبة الخامسة بنسبة 0,61%، وأخيرا نشاط الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة بنسبة ضعيفة قدرت بـ 0,27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017م.

رابعا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (الدين ي.، 2018، صفحة 226)

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية %
الشمال	415242	69,69
الهضاب العليا	129767	21,77
الجنوب	50801	8,52
المجموع	595810	100

المصدر:

– ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 3، 2018م، ص.226.

الشكل (02) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لسنة 2017م

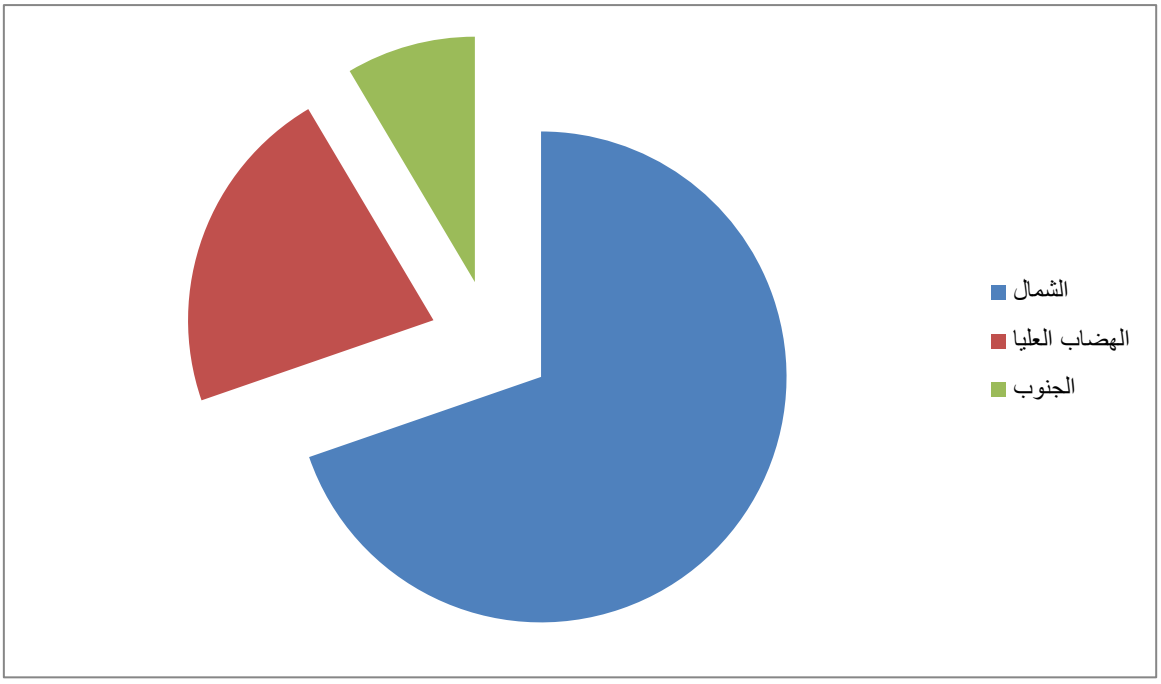

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05).

من خلال الشكل رقم (02) والجدول أعلاه نلاحظ بأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال بنسبة قدرت بـ 69,69%، تليها منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية من حيث تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 21,77%، وأخيرا الجنوب بنسبة ضعيفة جدا قدرت بـ 8,52%، ويعود ذلك إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان حيث كلما ازدادت نسبة السكان ازداد تمركز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر

للتمكن من معرفة مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل والمساهمة في التقليل من البطالة في الجزائر، تم اختيار الفترة ما بين [2007-2017] أخذ مختلف الاحصائيات وذلك لمعرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل ومدى فعاليته في توفير مناصب الشغل ووضع الآليات المختلفة لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليساهم أكثر في التقليل من البطالة.

المطلب الأول: تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [2007-2017]

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاقتصاد الوطني، فهو يعد من أكثر المساهمين في توفير مناصب شغل، والجدول التالي يبين مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة [2007-2017]. (عبدالقادر، 2018)

الجدول (06) تطور مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين [2007-2017]. (نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التشغيل%
2007	410,959	1355399	35,50
2008	519,526	1540209	37,00
2009	587,494	1546584	37,20
2010	619,072	1625686	37,60
2011	659,309	1724197	36,00
2012	711,832	1848117	37,40
2013	777,816	2001892	39,00
2014	852,053	2157232	36,40
2015	934,569	2371020	37,10
2016	1022,621	2540698	36,70
2017	1074,503	2601958	36,10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

*نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*الجدول رقم (02).

*الديوان الوطني للإحصائيات. (الديوان الوطني للإحصائيات)

*عمر فرحاتي، مرجع سابق، 06-07 ديسمبر 2017م.

*بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2001-2016م، مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 19، 208.

الشكل (03) تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين [2007-2017].

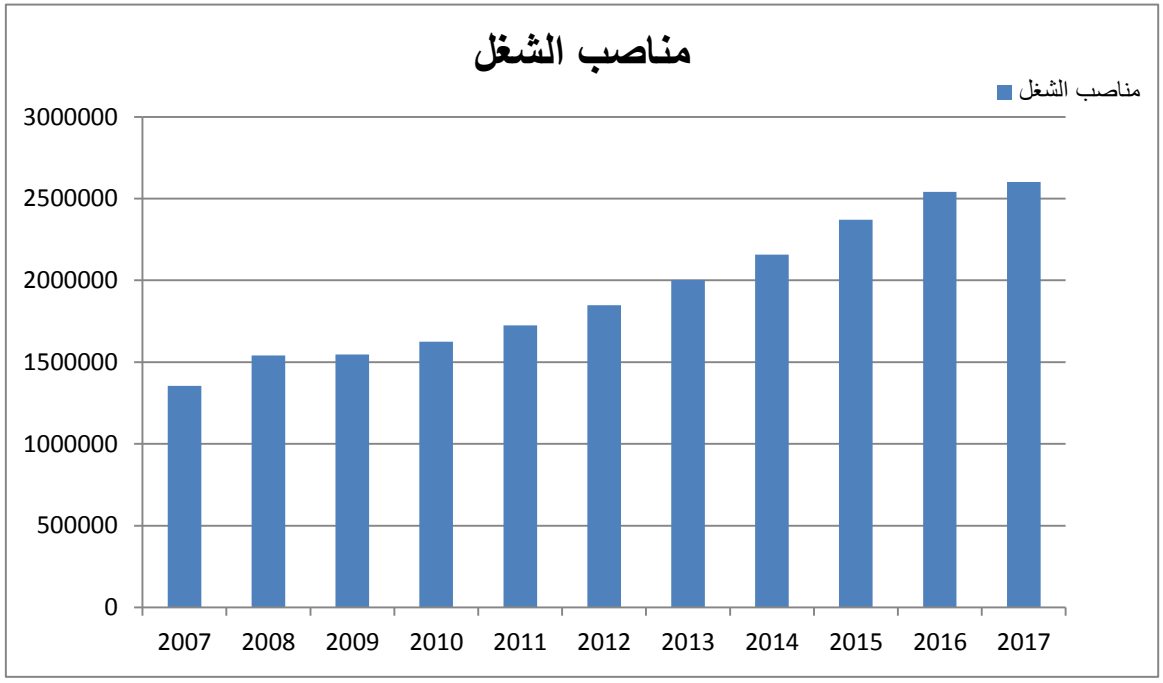

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (06).

الشكل (03) تطور نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة [2007-2017].

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (06).

من خلال الجدول رقم (06) والشكلين السابقين نلاحظ أن نسبة التشغيل خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2010م تزايدت مقارنة بالسنوات الماضية حيث كانت 35,5% سنة 2007م، لتنتقل إلى 37,60% سنة 2010م، وذلك راجع إلى البرنامج الانتعاشي للاقتصاد والذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول، أما فيما يخص سنة 2011م فقد شهدت تراجعا ضعيفا حيث قدرت نسبة التشغيل أنذاك بـ 36%، ليعود بعد ذلك للارتفاع إلى غاية 2014م حيث بلغت نسبة التشغيل 39% سنة 2013م، أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2015م إلى 2017م فنسب التشغيل عرفت تراجعا معتبرا، وذلك راجع لقيام الدولة الجزائرية بتجميد التوظيف مؤقتا، نتيجة تراجع أسعار المحروقات.

وكذلك ومن خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد ملحوظ حيث بلغت سنة 2007م ما يقارب 1355399 منصبا لتصل سنة 2017م إلى 2601958 منصبا، وهذا راجع لمختلف البرامج المسطرة من طرف الدولة الجزائرية والجهود المبذولة من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا من أجل توفير مناصب الشغل الكافية هي الأخرى للتقليل من البطالة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من البطالة

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد فعال في توفير مناصب الشغل، وبذلك فهو يساهم في التقليل من ظاهرة البطالة، ومنه وجب وضع الكثير من الآليات التي تمس المؤسسات في حد ذاتها أو المحيط الخارجي من أجل تأهيلها للقيام بدورها الفعال وعليه سنتطرق لأهم هذه الآليات.

أولا: تأهيل النظام القانوني والجبائي

وذلك بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك سنة 2001: (باللموشي، 2013، صفحة 17)

يتمثل هذا القانون في الاهتمام بترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا زيادة الحوافز الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار، وجب الاهتمام أكثر والعمل على تخفيف العبء الضريبي على هذا القطاع، من خلال زيادة الحوافز والاعفاءات الضريبية وغيرها من الاجراءات التي تشجع العمل على هذا القطاع.

ثانيا: تأهيل الموارد البشرية

يتمثل في تأهيل العنصر البشري باعتباره أساس العملية الإنتاجية: (عوينان، صفحة 14)

يحتاج العنصر البشري إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير امكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها، باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي، وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين، أي اصلاح البرامج وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي.

ثالثا: إقامة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة، حيث انطلق في فيفري 2007م: (صابرين، 2017/2016، الصفحات 66-67)

وضع لمدة 6 سنوات بغية تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبغلاف مالي قدر بـ 6 مليار دينار، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها هذا البرنامج تخص المؤسسات التي تملك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية.

رابعا: برنامج الانتعاش الاقتصادي

ويتمثل هذا البرنامج فيما يلي: (بلغيث، 2018، صفحة 04)

يعتبر هذا البرنامج وسيلة وأداة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من احداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة، ويتضمن برنامج الانتعاش الاقتصادي بعض السياسات المرافقة الهدف منها هو تحسين محيط المؤسسات، وتوفير شروط إنتاج فعالة للاستثمارات التي تشرع فيها، ويؤكد البرنامج على ضرورة تطبيق بعض الاصلاحات العاجلة يمكن ايجازها فيما يلي: (ضرورة حماية بعض الفروع والقطاعات الاجبارية، ودعم قدرات استغلال المؤسسات).

خامسا: وضع بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اهتمت الحكومة الجزائرية بالقطاع البنكي وذلك نظرا لما يلي: (الجليل، صفحة 04)

-اعتباره وسيلة لتشجيع الاستثمارات وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبح ينظر إليها مؤخرا كنوع مميز من أشكال التنظيم، وليست كنموذج مصغر للمؤسسة الكبيرة، وذلك نظرا للخصائص التي تميزها عن غيرها، كسرعة تحقيقها للربح، مرونتها، قلة تكلفتها...إلخ.

سادسا: الرعاية والاحتضان

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا رئيسيا في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل المتمثلة في: (جديدن، 2014، صفحة 138)

-نقص الخبرة ومستوى استعمالها، ونقص التكنولوجيا وغياب روح الابتكار، وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين، لذا وجب الاهتمام من قبل السلطات العمومية بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وكذا تحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف استراتيجياتها تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية.

خلاصة الفصل الثاني:

كانت جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال في خدمة أهداف المستعمر وتحت تسيير الأجانب، لكن بعد الاستقلال ورحيل المسيرين الأجانب تم دمجها على شكل جمعيات وطنية سنة 1967م، أما في فترة التسعينات وضعت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية والمرور إلى اقتصاد السوق، وذلك بعد اصدار قانون 10/90 كرس حرية الاستثمار الأجنبي، أما سنة 1993م تم اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق انتعاش الاقتصاد الجزائري، وفي سنة 2000م تم وضع سلسلة من المنظمات لتشجيع المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وفي سنة 2001م اصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنظيمها وترقيتها وصولا إلى سنة 2015م صرح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد مثلها مثل كل القطاعات على عوائد تصدير المحروقات، ونجد أن الجزائر اهتمت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وضعت هيئات لدعمها وتمويلها، وذلك لتحسين دورها في التقليل من ظاهرة البطالة التي تعتبر من بين الأزمات التي تواجه الجزائر وأيضا تم وضع عدة اجراءات من أجل تقليصها.

من خلال بحثنا بصفة عامة تطرقنا لموضوع البطالة بصفة خاصة، تبينت أهميته في كونه يسعى إلى معالجة ظاهرة البطالة التي تعتبر هذه الأخيرة من بين الصعوبات التي تواجهها معظم الدول النامية من بينها الجزائر التي هي محل دراستنا، هذا ما دفع لإيجاد مختلف الاستراتيجيات والحلول من أجل التصدي للمشكلة والتقليل منها، لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني واستقراره، ويتبين لنا الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من دور في توفير مناصب شغل جديدة، وبالتالي التقليل من البطالة وصولا إلى الازدهار الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في العديد من المجالات على رأسهم مجال التشغيل كونها تتمتع بالقدرة الكافية على توفير مناصب الشغل وعليه التقليل من حدة البطالة.

من خلال استعراضنا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت إلى حد ما في التقليل من ظاهرة البطالة وبنسبة معينة قدرت بـ 36.1% وذلك سنة 2017م، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

- الفرضية الأولى: لوحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد عدة تطورات في الجزائر وذلك نظرا لتوفير مجموعة من البرامج والهيئات المدعمة لذلك.

من خلال استعراضنا تبين أنه تم وضع مجموعة من البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا يتبين صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة راجع للعديد من الأسباب لهذا وضعت إجراءات محكمة للتقليل من حدتها.

من خلال استعراضنا تبينت معدلات البطالة المسجلة حيث كانت سنة 2007م تقدر بـ 13.8% تعتبر هذه الأخيرة نسبة كبيرة إلا أنها شهدت انخفاضا ملحوظا وصولا لسنة 2017م حيث قدرت بـ 11.7% راجع إلى

تأهيل الموارد البشرية، برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج الانعاش الاقتصادي، الرعاية والاحتضان، وهذا يبين صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل.

من خلال استعراضنا سجلنا نسبة التشغيل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرت بـ 36.1% بمقابل 2601958 منصب شغل سنة 2017م وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

- تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية وكذا اقتصادية تنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا لم تحظ بالاهتمام الكافي لتفادي تبعاتها.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعل منها ذات فعالية في توفير أو خلق مناصب شغل، كتقديم المنتجات حسب الطلب، الإنتاجية بأقل طاقة، أيضا استثمارات رأسمالية بأقل فائدة.
- شهدت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا في الجزائر تصل نسبته في سنة 2007م إلى 13.8% راجع للعديد من الأسباب، ولكن بعد ذلك عرفت تراجعا في الفترة 2008-2017م لتصل إلى نسبة 11.7% سنة 2017م، وذلك راجع لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في التقليل من هذه الظاهرة بتوفير مناصب عمل حيث بلغت نسبة التشغيل سنة 2017م إلى 36.1% منصب عمل.

وبعد التوصل لهاته النتائج يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

- التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنحاء الوطن، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشاط الاقتصادي لكل ولاية.
- القيام بجلسات تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلهم أكثر لأداء مسؤولياتهم.
- العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستثمار في مختلف نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الهر على تدعيم مختلف القطاعات ذات الجدوى العالية في مجال خلق مناصب الشغل، حتى تتمكن من المساهمة في التقليل من البطالة في الوطن.
- تشجيع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسويقها محليا عبر أنحاء الوطن.

فهرس المحتويات: **الصفحة:**

مقدمة:.....أ–هـ

الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة.....14

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.....14

المطلب الأول: تعريف البطالة وأسبابها.....14

أولا: تعريف البطالة:.....14

ثانيا: أسباب البطالة:.....15

المطلب الثاني: أنواع البطالة وانعكاساتها.....16

أولا: أنواع البطالة.....17

ثانيا: انعكاساتها.....18

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

أولا: المعايير الكمية.....20

ثانيا: المعايير النوعية.....21

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها.....21

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....22

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....25

المطلب الثالث: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....26

أولا: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تخفيض مستوى البطالة.....29

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين بشأن المشاريع المصغرة.....30

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة.....31

أولا: المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة.....31

ثانيا: نماذج بعض الدول المتقدمة في استيعاب هذا القطاع لليد العاملة 32

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التقليل من البطالة.....36

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.....36

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة]2007-2017[.....36

المطلب الثاني: أسباب البطالة.....37

المطلب الثالث: إجراءات التقليل من البطالة.....40

أولا: برنامج الادماج المهني للشباب.....40

ثانيا: عقود ما قبل التشغيل.....40

ثالثا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.....41

رابعا: برنامج دعم تشغيل الشباب.....41

خامسا: جهاز المساعدة على الادماج المهني.....41

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....42

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها.....42

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....42

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....43

المطلب الثاني: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....44

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.....45

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....45

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....46

خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....46

المطلب الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....47

أولا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفترة الزمنية.....47

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.....48

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط.....49

رابعا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.....51

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر...53

المطلب الأول: تطور مناصب الشغل التي توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [-2017 2007.....53

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من البطالة.....56

أولا: تأهيل النظام القانوني والجبائي.....56

ثانيا: تأهيل الموارد البشرية.....57

ثالثا: إقامة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57

رابعا: برنامج الانتعاش الاقتصادي.....57

خامسا: وضع بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....58

سادسا: الرعاية والاحتضان.....59

خاتمة: 60

فهرس المحتويات:.....63

قائمة المصادر والمراجع:.....67

1/ المقالات:

جديدن,لحسن، مراد اسماعيل .(2014) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر .*(02)* .مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية :المركز الجامعي عين تموشنت الجزائر.

حسين ,عيادة سعيد .(2012) .البطالة في الاقتصاد العراقي :أسبابها وسبل معالجتها .*مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية* .العراق ,جامعة الأنبار.

حياة بن حراة، رشيد يوسفي .(2012) .آليات التمويل المصغر لاحتواء البطالة بين النظري والتطبيق حالة الجزائر .*مجلة الاقتصاد والمناجمنت* .*(11)*جامعة تلمسان.

خالد ,قاشي .(2013/2005) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر .*(12)* .جامعة البليدة مجلة الابحاث الاقتصادية.

ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين .(2018) .قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*(03)* .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل.

زرزار العياشي، عمر شريف .(2013) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر . .*(10)*باتنة ,مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

زيادة ,كوثر .(2017) .واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين .2010/2014*مجلة العلوم الانسانية* .*(48)*جامعة قسنطينة.

الشيخ عتيق، بن طراد أسماء .(2017) .آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر .*(02)* .مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت.

عبدالقادر ,ب .ر .(2018) .تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال .*(19)* .2001/20016 مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف.

عبدالكريم, البشير .(2004) .دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.179 ,

لخضر مرغاد، لونيسي محمد .(2017) .استراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية الوطنية .*(22)* .مجلة أبحاث اقتصادية وادارية جامعة بسكرة.

النسور لانا أحمد .(2015) .دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن .*مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية* .*(7)*جامعة الاندلس للعلوم والتقنية.

2/ الكتب:

أحمد السعودي، أحمد الطاهر، (2008)*البطالة المشكلة والحل* .القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

المكاوي ,محمد محمود .(2018) .*تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الاسلامية* .المنصورة :دار الفكر والقانون.

ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي .(2012) .*المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية* . عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع.

برهوم ,أسماء .(2016) .*البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية.

جراح ,نعيم صباح .(2019) .*الاصلاح المؤسسي ودوره في التنمية الاقتصادية* .عمان :دار الأيام.

جواد ,نبيل .(2007) .*إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات.

حسين ,علال يحي) عمان .(*برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي* :2017 .مكتبة المجتمع العربي.

زواوي ,خالد .(2004) .*البطالة في الوطن العربي* .مجموعة النيل العربية.

عبدالله ,خبابة .(2013) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة* .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة.

عدون ,ناصر .دادي .(2010) .*البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.

أحمد عارف العساف وآخرون .(2012) .*الأصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة* .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

3/ المذكرات والرسائل الجامعية:

أحمد ,حجاوي .(2010/2011) .*اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي* .تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد.

يحي عبد القادر .(2011/2012) .*دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة أعمال* .وهران :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

محمد الناصر مشري .(2008/2009) .*دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة* .سطيف :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

ريم لونيسي .(2014/2015) .*المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع* .سطيف ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

سليمة ,هالم .(2016/2017) . *هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات ادارة الاعمال* .بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سمية ,قنيدرة .(2009/2010) .*دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص موارد بشرية* .قسنطينة :جامعة منتوري.

صوراية ,قشيدة .(2011/2012) .*تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية* .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

طارق ,فارس .(2017/2018) .*دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .سطيف :جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عبد الرزاق جباري. (2015/2014). *آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير*. الجزائر: جامعة فرحات عباس –سطيف 1.

عزيز ,سامية .(2013/2014) .*واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية* .بسكرة :قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية.

ليلى,بن . عاشور .(2008/2009) .*محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

هشام بن عزة .(2011/2012) .*دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية* .وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

ليندة كحل الراس .(2013/2014) .*سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال 2000/2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وبنوك* .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير.

خياري, رقية .(2013/2014) .*السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية* .بسكرة :كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر.

ذبيح محمد دمان .(2007/2008) .*الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي* .باتنة :كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر.

رقراق عبد القادر .(2009/2010) .*متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي* .وهران :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرن جامعة وهران.

سابق ,نسيمة .(2015/2016) .*أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي* .باتنة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر.

صابرين ,زيتوني .(2016/2017) .*الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجستيك* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم.

عبدالحكيم ,عمران .(2006/2007) .*استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية* .المسيلة :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

غقال ,الياس .(2016/2017) .*تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود وتمويل* .بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بسكرة.

فادية ,عبد الله .(2010/2011) .*الاطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي* .وهران :كلية الحقوق جامعة وهران.

قادة ,شتوان .(2012/2013) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية* .وهران :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

4/ المؤتمرات والمحاضرات:

عروم, محمدالأمين ,2017) .نوفمبر .(22/23فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر .*المؤتمر الوطني الرابع :سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر* .الطارف ,جامعة الشاذلي بن جديد ,الجزائر.

فضيلة ,عاقلي .(s.d.) .البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية .*الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل في الجزائر* .باتنة , جامعة الحاج لخضر.

مصطفى ,عوادي ,2017) .ديسمبر 6و .(7المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين اشكالية الدعم وتحدي التطور .*الملتقى الوطني حول :اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .الوادي ,جامعة حمه لخضر , الجزائر.

بن وسعد زينة، جميل عبدالجليل .واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك .*الملتقى الوطني حول : المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية* .المركز الجامعي بشار.

بن نذير نصر الدين ,2018) .نوفمبر .(07-06دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الاقتصاد الجزائري . *الملتقى الدولي حول :استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر* .جامعة البليدة.

باللموشي علي، الأخضر بن عمرو ,2013) .ماي .(06-05معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها .*الملتقى الوطني حول :واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .جامعة الوادي.

أمينة بلغيث، عمر جنينة ,2018) .نوفمبر .(07-06استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر .*الملتقى الدولي حول :استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر*.

صفية ,بوزار ,2014) .ديسمبر .(09-08فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر . *الملتقى الدولي حول :تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة* .المركز الجامعي تيبازة.

عوينان عبد القادر، عبدالرزاق حميدي .(s.d.) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة .*الملتقى الدولي حول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* .جامعة المسيلة.

كلثوم,البز، قاسم حيزية ,2011) .نوفمبر .(16-15محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .*الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* .جامعة مسيلة.

نبيلة جعيجع، براهيمي حياة .(s.d.) .مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر .*الملتقى الدولي حول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* .جامعة مسيلة.

5/ المواقع الالكترونية:

(s.d.). Récupéré sur http://www.midipi.gov.dz/Bulletin-deveille-statistique

.(s.d.)*نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.*

الديوان الوطني للإحصائيات.(s.d.) .

الديوان الوطني للإحصائيات .(s.d.) .WWW.ons.dz

5/ المراجع باللغة الأجنبية:

kadi, m. (2017). quelle place pour la PME algerienne dans le processus du developpement economique. *(18)*. center de recherche en economie appliquee pour le developpement.

meibouci, l. (08/06/2005). *les pme algeriennes un essai danalyse par ressaurces.* biskra: revue des sciences humainesK. universite mohamed khider.

merzouk, f. (s.d.). *p ME competitivite en Algerie .* Algerie: universite de bauira.